

## البعث اللغوي عهد القاضي عبد الجبار

المدرس الدكتور

حسين مزهر حمادي

جامعة البصرة- مركز دراسات البصرة

### المقدمة :

لا يخفى ان لمدرسة الاعتزال البصرية الدور الكبير في إغناء التراث الفكري الإسلامي والإنساني عموماً بالأبحاث الرصينة والقيمة التي عالجت العديد من المسائل، وفي شتى صنوف المعرفة ، فلقد كان لعلماء هذه المدرسة الفضل الكبير في الدفاع عن بيضة الإسلام وعقائده ضد التيارات الفكرية الملحدة أو المشككة التي كانت تعجّ بها الساحة البصرية آنذاك ، فقد تصدّوا لردّ كلّ الشبهات التي طالت الفكر الإسلامي وعقائده متسلحين بالنزعة العقلية التي طبعت مذهبهم وأصبحت فيما بعد مرجعهم الأساس وحاكمهم في كل معتقد ومسألة يقدر بها فكرهم. وقد قال في حقهم جمال الدين القاسمي- صاحب كتاب الجهمية والمعتزلة- : (أنهم أول من ظهر من الفرق الإسلامية في صدر حضارة الإسلام بقواعد الأصول ، والعمل على الجمع بين المنقول والمعقول ، وأنهم من اعظم الفرق رجالاً وأكثرهم اتباعاً) (1)

واستطاع المعتزلة طيلة القرون الثلاثة من حياة مدرستهم وازدهارها التي امتدت من القرن الثاني وحتى القرن الخامس الهجري ان يبنوا لهم مجداً فكرياً وإراثاً حضارياً كبيراً وان يكون لهم القدر المعلى في حلبة الصراع الفكري الذي كان محتتماً بين الفرق والمذاهب الإسلامية وغير الإسلامية.

وقد انبرى لزعامه مدرسة الاعتزال في كل عصر عالم فدّ وجهيذ من الجهابذة كان

آخرهم موضوع بحثنا المتواضع هذا الا وهو(القاضي عبد الجبار) (\* ) الذي انتهت اليه رياسة مذهب الاعتزال بعد أستاذه (ابي هاشم الجبائي) ، وسنسلط الضوء في هذا البحث على أهم أفكاره وآرائه اللغوية من خلال بحثه العديد من مسائل اللغة التي ذكرها في أحد ابرز مؤلفاته وأوعاها ، بل وأهم مصدر حفظ لنا التراث الفكري للمعتزلة وهو كتاب ( المغني في أبواب التوحيد والعدل ) الذي افرغ فيه القاضي عصاره أفكاره وجلّ تصوراته حول اللغة ،

فضلاً عما حواه الكتاب من ذكر آراء ابرز علماء المعتزلة وخصوصاً الجبائيين (أبا علي وابنه أبا هاشم) شيخي القاضي واستاذيه .

اما منهج البحث فهو منهج وصفي تحليلي توخى عرض المسألة ودراستها من خلال العنوان المختار لها أو الموضوع الذي تنصهر في بوتقته الفكرة ، ويتخلل ذلك المنهج مناقشات نقدية ومقارنات مع آراء بعض أئمة اللغة القدامى ، فضلاً عن بعض الإحالات إلى الآراء والأبحاث اللغوية الحديثة.

وقد استغنى البحث عن البناء التقليدي المتمثل بالفصول أو المباحث ، واقتصر على ترتيب المسائل وتبويبها في عنوانات فرعية ودراستها مسألة مسألة بناءً على تسلسل منطقي بحسب الأهمية ، لتكوّن بمجموعها رؤية فكرية اعتزالية متكاملة حيال اللغة ومرتكزاتها الأساسية .

### نشأة اللغة

من الأمور المهمة التي يبحثها القاضي عبد الجبار في مجال اللغة ، بحثه نشأة اللغة وتكوّنها في حياة البشر .

إذ يرى ان اللغة اصطلاحية تواضع عليها بنو البشر ، وهو بهذا ينحو نحو اساتذته (أبي علي وابنه أبي هاشم الجبائي)، وربما كان هذا رأي اغلب أئمة الاعتزال . يقول القاضي في هذا الصدد : ( ان حاجة العقلاء لما دعت إلى الانبياء عمّا في النفس ، لما فيه النفع ودفع الضرر ، وعلّموا أنّ ذلك وإن صحّ بالمواضعة على الحركات وغيرها فلن يتسع ذلك اتساع الكلام ، اقتضى ذلك المواضعة على الكلام الذي عند التأمل نعرف انه اشدّ اتساعاً من كل ما تصحّ فيه المواضعة ، وليس يمتنع ان يعرفوا ذلك إلهاماً ، أو بالتأمل ، والاختبار ، وللإجماع في ذلك من التأثير ما ليس للأفراد ، لأن جميعهم اذا تعاونوا على المراد قلّ فيه اللبس وظهر فيه الغرض... ) (2) .

فاللغة اذن نشأت بالمواضعة التي تحصل في رأيه عن طريقين لا يمتنعان ؛ إما الإلهام - أي التعليم الإلهي- وإما بأعمال الفكر الإنساني والخبرية البشرية ثم الاختراع ، وعند الاجتماع يحصل الاصطلاح والاشتهار ثم الانتشار . وقد اكد عبد الجبار مسألة (الاجتماع ، لما لها من تأثير مباشر وفاعل في صناعة اللغة ، لأن في الاجتماع يتم الاصطلاح وترسخ العلفة الوضعية لتكتسب صبغة قانونية عبر الاتفاق الجمعي .

وقد أكد هذه المسألة من قبل عالم اللغة والنحو أبو الفتح عثمان بن جني حينما شرح فكرة الاصطلاح بقوله : ( كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً.... ) ( 3 ) جاعلاً من - الاجتماع- الركيزة الأساس في إقامة العلة الوضعية التي تربط اللفظ بمعناه. والملاحظ على نص القاضي - المذكور آنفاً- ان فيه إشارة تدل انه لا ينكر الرأي القائل ( بالتوقيف ) في اللغة الذي يفترض ان اللغة نشأت بوحى وتوقيف إلهي ولا دخل للإنسان في نشأتها ، فهو عنده رأي غير ممتنع ( ( وليس يمتنع ان يعرفوا ذلك إلهاماً... ) ( 4 ) وهذا يتعارض مع ما استقرّ عليه مذهب الاعتزال من ان اللغة اصطلاحية. فهو- أي القاضي عبد الجبار- قد أعطى مرونة أكثر من شيوخته فأجاز الرأيين وبيّن عدم امتناعهما وقد أشار إلى ذلك الأمر في نص سابق ايضاً ( 5 ) ، ليتفق مع بعض أئمة النحو ممن أجاز الرأيين ( اعني : التوقيف والاصطلاح ) وهما : ( الاخفش الاوسط وأبو علي الفارسي )- كما يذكر ابن جني- ( 6 ) .

وعلى الرغم من ذلك نجد القاضي مع المواضعة والاصطلاح أشد إيماناً وأكثر تنظيراً ، وان ألمح إلى التوقيف وعدم امتناعه ، فهو في معظم كلامه حول هذا الموضوع يؤكد دوماً وفي اشارات عديدة مسألة المواضعة فيرى ( ان دلالة الألفاظ أمرٌ يتعلّق بأهل اللغة فهم الذين ( يتعمدون ) أو ( يعدلون ) عندما يكون الأمر متعلقاً بانتظام دوال اللغة طبقاً لمدلولاتها ) ( 7 ) ، أي ان علاقة اللفظ بمعناه علاقة اعتباطية لم تأت من ذات اللفظ أو احياءاته ، وإنما من واضع اللغة. ومن هنا فليس ثمة ترابط ذاتي بين الدال والمدلول ، لأن كل اسم ( يصح ان يُجعل في اللغة بدله غيره ) ( 8 ) ، ولو كان لكل اسم معنى معيّن خاص به ، ونابع من طبيعته الذاتية لما صحّت المغايرة وتبادل اسمان على معنى واحد ، ( وهذا ما سبق ان كشفه في صورة تنظيرية على غاية من التجريد ، إذ أبان ان دلالة الكلام على ما يدلّ عليه ليست من الاستتباع الطبيعي ولا من الاقتضاء الحتمي مما يجعل علاقة اللغة بمدلولها علاقة اعتباطية في نشأتها وملابسات ترابطها ) ( 9 ) .

وهذه ( الاعتباطية ) أصبحت المنطلق الأساس لمبدأ ( المواضعة ) في اللغة عند القاضي عبد الجبار فقرّر بموداها ان بإمكان ايّ متكلم ( ان يوضع غيره على لغة مبتدأة ) ( 10 ) . وقد ادخل القاضي عبد الجبار النظام الاشاري- احد أنظمة الإبلاغ- عنصراً مساعداً في عملية الوضع اللغوي تعين الواضع على تخصيص الاسم للمسمى، وجعله شرطاً من شروط المواضعة الأولية، ( لأن الإشارة أو ما يقوم مقامها اذا لم تحصل ، لم يعلم أنه

قصد بالاسم المسمى المخصوص) (11) ، أما اذا أريد التواضع على لغة جديدة غير الأولى فلا حاجة للإشارة ، لأن اللغة الأولى تحلّ محلها فيستعان بها على ذلك الوضع ، (وأما أول المواضع فلا بدّ فيه من تقدّم الإشارة التي تخصّص المسمى) (12) .

ويبدو ان الذي ألجأ القاضي لا شتراط (الإشارة) في الوضع الأول ما أخذ على مذهب الاصطلاح من ان القول به يوقع في التسلسل المنطقي أو الدور الذي لا يفضي الى نتيجة أو يصل الى نهاية ، ذلك ان التواضع والاصطلاح على لغة لا بدّ له من لغة سابقة يُستعان بها على ذلك الأمر ، واللغة السابقة لا بدّ لها من لغة سابقة عليها وهكذا الى ما لانهاية ( 13 ) . وإذ لا بدّ من تقدم نظام ابلاغي يتم عبره التفاهم والاتفاق على التواضع والاصطلاح فجاء النظام الاشاري الذي ادخله القاضي ليحلّ ذلك الأشكال في المواضع الأولى ، أما المواضع الثانية فلا أشكال فيها لأنها مسبوقة بلغة أو مواضع اولى.

ولم تكن فكرة المزوجة بين (الإشارة والصوت) لخلق العلقة الوضعية التي وُدت اللغة فكرة خالصة للقاضي عبد الجبار ، فقد سبقه الى ذلك عالم اللغة والنحو أبو الفتح بن جني فإشار الى ترافد هذين النظامين في خلق اللغة حينما استعرض مذاهب نشأة اللغة ومنها (الاصطلاح والتواضع) مبيناً كيفيته بأن ( يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا الى الابانة ... ) الى ان يقول : ( فكأنهم جاؤوا الى واحدٍ من بني آدم (فأومؤا) إليه (وقالوا) : انسان ، انسان ، انسان ، فايّ وقت سمع هذا اللفظ علّم ان المراد به هذا الضرب من المخلوق) (14) . شاهد الكلام قوله(فأومؤا) أي: أشاروا ، وقوله : (قالوا) فجعل الصوت اللفظي وهو قولهم (انسان ، ...) عقيب الإشارة اليه، فأعانت الإشارة على إلصاق ذلك اللفظ بذلك المخلوق الذي أشير اليه لكي تترسّخ العلقة الوضعية ويختصّ الاسم بالمسمى فيصبح بينهما تلازماً ذهنياً.

### القصدية والوضع اللغوي

يرى القاضي عبد الجبار ان الواضع اللفظ المعين للمعنى المعين لم يضعه ترفاً أو مصادفة ، بل كان بقصدٍ منه وإرادة ، بمعنى انه حينما اطلق اللفظ كان قاصداً ومريداً لأن يضعه لذلك المعنى لا لعلّة ذاتية اقتضت ذلك ، بل لإرادة خارجية من الواضع نفسه ، ولولا ذلك القصد لما كانت للغة أيّة قيمة دلالية ، ومن هنا تعدّدت اللغات بحسب مقاصد البشر وحاجاتهم ، يقول في هذا الصدد : (اعلم ان الاسم إنما يصير اسماً للمسمى بالقصد... يؤيد ذلك ان الاسم الواحد قد يختلف مسماه بحسب اللغات لما اختلفت المقاصد فيه) ( 15 ) .

فعملية الوضع اذن جاءت لهدفٍ معين انطلق من الإنسان نفسه كالحاجة الى التعبير أو ارادة الإبلاغ وتفهم المقاصد فتبلورت تلك الإرادة فعلاً خارجياً وسيلته الصوت المعبر .

### بيان حقيقة الكلام

خصّ القاضي عبد الجبار فصلاً في كتابه المغني- وفي الجزء الخاص بخلق القرآن- للحديث عن حقيقة الكلام وماهيته بادناً كلامه في وضع حدّ جامع لمصطلح الكلام يحدّد بمقتضاه الصفات والخصائص التي يتّسم بها الكلام عن غيره بوجه لا يمكن معه ترك أية صفة أو اهمالها ، وقد بيّن ذلك مفصلاً بعد أن عرّف الكلام بأنه : ( ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة ، حصل في حرفين أو حروف)(16) .

نلاحظ من هذا التعريف جملة خصائص لا بدّ من توفرها لاطلاق مصطلح الكلام قد ضمّتها القاضي في تعريفه وجعلها اسساً ومعايير تُحدّد من خلالها حقيقة الكلام وماهيته وهي:-

### 1- ان الكلام حروف

اذ لايد من وجود الحروف التي يتكون منها الكلام . وهنا- وعند هذه النقطة- يُشكل القاضي على من وصف الكلام بأنه أصوات ويردّه ، لأن الحروف في نظره اعمّ واشمل من الأصوات فـ ( لا يكون [الكلام] حروفاً منظومة الا وهي اصوات مقطّعة)(17) ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه قد يكون هناك صوت ولا يكون كلاماً كـ (صرير الباب) فهو صوت ولكنه ليس كلاماً ، وكذا الأصوات التي تصدرها الطبيعة الجامدة أو بعض الحيوانات . ثم ان الكلام يطلق على (المكتوب والمحفوظ) وليس فيهما صوت يُسمَع (18).

من هنا كانت الحروف- عند القاضي- اصحّ من الأصوات في حدّ الكلام وقد تابع شيخه (أبا علي الجبائي) في طريقته بـ ( ان الكلام هو الحروف ...لأن عنده أنها الكلام دون الأصوات )(19) .

### 2- النظام المخصوص

ذكرنا في النقطة السابقة ان القاضي حدّ الكلام بأنه حروف ، وهنا يؤكد معياراً آخر للكلام وهو وجود نظام خاص يحكم تلك الحروف وتأتلف فيه وتتنظم ، والا صارت حروفاً مبعثرة لا معنى لها ، فلا بد اذن من رابط يربطها فتكون ( منظومة على وجه

مخصوص(20) . ويعني بهذا النظام توالي هذه الحروف وتراتلها في النطق بالشكل الذي يعطيها قيمة صوتية ودلالية. فيقول : ( ولسنا نرجع بالنظام المخصوص الى معنى سوى الحروف .. وإنما ذكرنا ذلك على طريق الاتساع وارادنا به ان بعضه يحدث تالياً لبعض من غير قطع وفصل)(21) . وهذا المعنى يذكرنا بقول الجرجاني الذي عرّف الكلام بأنه حروف تتوالى في النطق (22) ، أي يتلو بعضها بعضاً.

ثم يستعرض القاضي بعض الإشكالات التي قد يوردها المعترضون على تعريفه، منها قول القائل: انه لو كان الكلام حروفاً منظومةً بشكل خاص فلماذا يطلق على الحرف الواحد كلاماً كقولنا في الأمر : (ع) و (ق) وهو كلام من حرف واحد فيبطل بذلك حد القاضي الذي جعل قوام الكلام تكوّنه من أكثر من حرف(23) .

فيردّ القاضي هذا الأشكال بأن هذين المثالين (ع ، وق) وما شاكلهما انما بُنينا على أساس الحذف الذي أصاب الحروف الأخرى التي تكوّن ذلك الأمر الذي يُعد من أقسام الكلام . واقتصرَ على حرف واحد ( ولا نقول انه بانفراده أمر ، على ما ذكره السائل ، لأنه انما يكون أمراً بما حُذِف منه ، ومتى لم يُحذف ذلك منه واورد في الكلام فلا بد من كونه كلاماً لأن جملته حروفاً منظومة)(24) . فالحرف (ع) و (ق) يمثل كل منهما جملة أمر محذوفة مقدّرة ، وهي كلام- بلا شك- لا ان الحرف بمفرده يدلّ على جملة أمرية موجهة نحو المخاطب .

ان هذه الصفة التي جعلها القاضي- ومن قبله شيخه أبو علي الجبائي- أهم صفات الكلام وهي تشكّله من حروف وليس من أصوات تتعارض مع آراء بعض اللغويين وعلى الخصوص رأي ابي الفتح عثمان بن جني الذي حدّ اللغة- التي يعني بها مايعنيه القاضي وشيخه- بأنها ( أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم )(25) .

فأبن جني عدّها اصواتاً ، وأبو علي الجبائي وتلميذه عبد الجبار عدّوها حروفاً ونحن نميل الى رأي الجبائي وعبد الجبار لأنه أدقّ واصحّ لما بيناه في معرض ردّهما من اختلاف بين الحروف والأصوات .

والملاحظ ايضاً ان ابن جني نفسه قد ميّز بين الصوت والحرف في مستهلّ كتابه (سر صناعة الاعراب) فعرّف الصوت بأنه ( عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطياً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والهم والشفتين مقاطع تشنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً )(26) ، وهذا يعني ان الصوت لا يكون ملفوظاً قيماً الا عند المقطع

الذي يعترضه فيجعله حرفاً ، وإذا صار حرفاً صارت له قيمة وأداءً نطقياً وصفة تعبيرية ، وعليه فما يعبر به القوم عن أغراضهم هي الحروف وليس الأصوات . ولم يقتصر هذا الأمر – من جعل الكلام حروفاً- على أئمة الاعتزال وأئمة البلاغة- . كتعريف الجرجاني المذكور آنفاً- بل نجده ايضاً عند أئمة الأصول ، فابن حزم الأندلسي يرى ان ( الكلام حروف مؤلفة ) (27) فيؤكد ايضاً ان الكلام حروف تأتلف في نظام يحكمها ، وليست مبعثرة . وهذا الائتلاف هو الذي يجعلها نظاماً تعبيرياً وابلغياً هو الكلام .

### 3- معقولية الحروف

اما المعيار الثالث من معايير الكلام -عند القاضي عبد الجبار- الواجب توفرها فهو كون الحروف معقولة ، بمعنى ان تصدر هذه الحروف من متكلم عاقل واعٍ ، لذا ( لا يوصف منطق الطير كلاماً ، وان كان قد يكون من حرفين أو حروفاً منظومة ) (28) بل لا بد من ان تكون حروفاً معقولة حتى يستطيع المتلقي ان يميز هذه الحروف وأصواتها فيفرق بينها وبين الأصوات المبهمة التي لا تتقارب بقلب حرفي أو بنية صوتية ذات قيمة واداء تعبيرية ويفرق ايضاً بين الحروف انفسها وبين ما اتصل منها وما انفصل (29) . وعند هذه النقطة تكتمل لدى القاضي أسس الكلام ومعاييرها التي ضمها تعريفه وهي الحروف والنظام الذي يؤلفها ويحكمها والمعقولية التي تميزها عن الأصوات الأخرى . واعتماداً على هذه الأسس الثلاثة فرّق بين أنظمة اللغة الابلاغية محالاً فصل نظام اللغة الحرفي (القائم على الحروف الصوتية) عن الأنظمة الأخرى (كالإشارة) القائمة على الحركة . وحاصل تعريفه : ان الكلام حروف مُعَقَّلة (اقلها حرفين) محكومة بنظام خاص . مستبعداً بذلك الأصوات غير المتعلقة التي تصدرها بعض الحيوانات ، وكذا الألفاظ ذات الحرف الواحد .

### الحاجة ودورها في نشأة الكلام

تعد الحاجة عنصراً من عناصر الحدث الابلاغي ، اذ تسهم اسهاماً فاعلاً في نشأته . ومن هنا فقد وردت اشارات عديدة في التراث العربي تشير الى هذه الأهمية وذلك الدور يقول الجاحظ : ( ولولا حاجة الناس الى المعاني والى التعاون والترافد ما احتاجوا الى الأسماء ) (30) .

أي ان الحاجة كانت السبب وراء حاجة الناس الى الأسماء فحاجتهم الى الاتصال فيما بينهم حفزهم على وضع الأسماء التي يعني بها (اللغة). ولما كانت الحاجة تعبيرية تواصلية فلا بدّ اذن من وجود نظام ابلاغي صوتي يتم عبره الاتصال والتواصل فكان (الكلام) خير وسيلة لذلك.

وقد أشار ابن جني الى مثل ذلك الأمر حينما علل نشأة اللغة بالحاجة الى الإبانة وذلك ( كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا الى الابانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحدٍ سمة ولفظاً إذا ذكر عُرف به ما مسمّاه) (31) .

فالحاجة اذن كان لها الدور الكبير في نشأة الكلام عند الإنسان وعلى هذا الأساس جاءت آراء القاضي عبد الجبار لتصبّ في هذا السياق وتؤكد الأمر نفسه ، ولكنه أصّل لهذا الدور تأصيلاً عقلياً فجعل عنصر الحاجة مطلباً عقلائياً ، بمعنى ان حاجة النفس البشرية الى الإخبار والإنباء عما في مكنونها أمرٌ عقلائي ( 32 ) .

ثم ان لهذا الإخبار وسائل عدّة تعبّر عنه منها الحركات الاشارية ، ومنها الكلام. ولمّا كان الكلام اكثر اتساعاً من الحركات تواضعوا على الكلام واصطلحوا عليه وسيلة من أهم وسائل التعبير والتواصل (33) .

ويشير القاضي الى عامل مهم يسهم في ثراء الكلام (اللغة) ويزيد في اتساعه ألا وهو (العناية) ويعني بها الاهتمام باللغة والعكوف على دراستها وإبراز محاسنها وفضائلها وسبر أغوارها والوقوف على دقائق اسرارها وقواعدها وروعة بيانها ، وهو ما فعله العرب فبان فضل لغتهم إذ لم يقصروا أمر على جعل اللغة وسيلة للتعبير عن الحاجة فقط بل زادوا في ثرائها عن طريق (العناية) .

### الكلام ومبدأ الفائدة

تُعدّ مسألة اشتراط الفائدة في الكلام من عدمها مسألة خلاف بين العديد من العلماء على اختلاف مشاربهم. فائمة النحو جعلوا الفائدة شرطاً من شروط الكلام الذي قرنوه بمصطلح الجملة، يقول ابن جني : ( فأما الكلام فكل لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيد لمعناه... ) ( 34 ) . وكذا عند المتأخرين منهم كابن مالك الذي بدأ ألفيته النحوية بقوله :

**كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم (35)**



وابن هشام الذي عرفه بأنه : ( القول المفيد بالقصد... ) (36) . وتابع  
المحدثون أئمة النحو القدماء في هذا الشرط فعرّفوا الجملة بأنها : ( أقلّ قدر من الكلام يفيد  
السامع معنى مستقلاً ) (37) . أما أئمة الأصول فبعض قدمائهم- كالغزالي- اشترط الفائدة في  
الكلام ايضاً- كما فعل النحاة (38) ، في حين يرى اغلب الأصوليين المحدثين ان الكلام قد  
يكون مفيداً وقد لا يكون ، فقسّموا الجملة- بناءً على هذا الأساس- قسمين : تامة وناقصة (39)

وكذا فعل القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وربما هذا حدو اساتذته المعتزلة ، إذ يتبين لنا  
من بعض اشاراته انه لا يرى الفائدة شرطاً في الكلام ، لذا ردّ على بعض الإشكالات التي قد  
تثار على تعريفه الكلام بما يدلّ على ذلك يقول : ( فإن قال قائل هلا حدّدتم الكلام بأنه  
الحروف المنظومة اذا حصلت مفيدة... قيل له : لأن أهل اللغة قد فسّموا الكلام الى مهمل لا  
يفيد – لأنه لم يتواضع عليه- والى مستعمل مفيد ، فلو كان ما ذكرته صحيحاً لم تصحّ منهم  
هذه القسمة ) (40) .

ويعني بذلك ان الكلام لو كان فيه شرط الإفادة لما صحّت القسمة من أهل اللغة  
الذين قسّموا الكلام على قسمين (مهمل ، ومستعمل) ، مفيد وغير مفيد واطلقوا على  
القسمين كلاماً ، وهو بهذا يردّ على قول القائل الذي اراد إدخال شرط الفائدة في الكلام .  
ومن اشاراته الأخرى على عدم اشتراطه الفائدة قوله :  
(فإن قالوا : هلا حدّدتم الكلام بأنه ما أفاد مراد المتكلم ، أو تُفهم منه مقاصد المتكلم؟ قيل  
له : لأن ما ذكرته يوجب كون الإشارة التي يُفهم بها مراد المشير كلاماً ، وكذلك سائر ما  
يتواضع عليه من حركات وغيرها ، وكذلك القول في الكتابة ويوجب ان كلام المبرسم  
الهاذي ليس بكلام لأنه لا يُفهم كلامه) (41) .

فبيّن في هذا النص اعتراضه على من اراد أن يحدّ الكلام بالإفادة أو الإفهام ، بأن  
هذا الأمر اذا جُعِل شرطاً في الكلام فإنه يعني ان تدخل أنظمة الإبلاغ الأخرى في ضمن  
دائرة الكلام فتصبح الإشارة كلاماً وكذلك الكتابة ، في حين ( ان الكلام ليست بحركة ، لأنه  
مُدرك مسموع ) (42) ، بمعنى انه مقتصر على الصوت فقط .

ويرى ايضاً ان هذا الشرط المفترض يُبعد بعض المصاديق عن موضوعها ، اذ بناء على  
قول من قال بالإفادة يكون كلام الهاذي أو المجنون ليس بكلام لعدم افادته أو افهامه ، في  
حين ان الاتفاق على انه كلام.

ولدينا ملاحظة نسجلها على ما ذكرناه من نص القاضي عبد الجبار وهي : انه ذكره في النص المذكور آنفاً- ما يفهم منه ان الكتابة ليست كلاماً (..وكذلك القول في الكتابة... ) ، وفي نص له سبق النص المشار اليه ذكر ان الكتابة كلاماً فقال : (وكذلك يقول [ يعني شيخه أبا علي الجبائي] في المكتوب والمحفوظ : انهما كلام وان لم يقارنهما الصوت)(43) , فاستدلّ بقول شيخه على ان الكلام حروف لا اصوات لأنه يشمل (المكتوب والمحفوظ) , وقد اقرّ القاضي رأي شيخه واستدل به ، وفي هذا تناقض بين قوليه السابق واللاحق في أمر (الكتابة) أكلام هي أم لا ؟

### حال المتكلم ودوره في دلالة الكلام

لكي يؤدي الكلام دوره الابلاغي ووظيفته التعبيرية لا بد من توفر جميع العناصر التي تسهم في إنتاج الدلالة ، ولعلّ من أهمها- لدى المتلقي هو (حال المتكلم) ، لأنه من أبرز الدلالات السياقية التي تسهم في فهم الكلام الصادر من ذلك المتكلم . لذا أكد القاضي عبد الجبار أهمية معرفة (حال المتكلم) لكي يكتسب الكلام صفة (الدلالة)، أو بمعنى آخر يكتمل معناه عند المتلقي.

وقبل ان يبيّن تلك الحال بيّن اولاً السمة البارزة التي ميّزت الإنسان ذلك الناطق الا وهي (التكلم) أو (النطق)، فأبان علاقة الكلام بالمتكلم فقال : ( ان حقيقة المتكلم انه وُجِدَ الكلام من جهته وبحسب قصده وإرادته ، لأن الطريق إلى العلم بأن الشيء يُضاف الى الحيّ على جهة الفعلية هو أنه متى عُلم وقوعه من جهته بحسب قصده وإرادته ودواعيه وُصف به...وقد عُلم ان أهل اللغة متى علموا وقوع الكلام بحسب قصد زيد وإرادته ودواعيه وصفوه بأنه متكلم ، ومتى لم يعلموا ذلك من حاله لم يصفوه به ، فيجب ان يكون وصفهم له بأنه متكلم يفيد انه فعل الكلام)(44).

ومن هنا كان حرياً بالمخاطب أو المتلقي عموماً ان يُعنى بالمتكلم أو (الباث) وان يتبيّن حاله (من قصد وإرادة ودواع) ليتسنى له فهم كلامه والوصول الى غاية مراده ومقصده ما دام الكلام فعله وصفته ، وهذا الفعل وتلك الصفة لا تنسب للإنسان الا مع القصد والإرادة أي ان نطقه لا يكون كلاماً الا اذا كان قاصداً ومريداً ، وهذا يعني ان نطق المجنون والهالكي والهازل والنائم لا يُعدّ كلاماً لأنه فاقدٌ للقصد والإرادة .

و (حال المتكلم) مرهون بمعرفته المواضعة ، أي أننا متى عرفنا من حاله انه يعرف المواضعة - (أي وضع اللفظ المعين للمعنى المعين) - صار حاله دالاً في الكلام ، بمعنى انه أصبح احد الدلالات السياقية التي تعين المتلقي على معرفة مراد المتكلم ومدلوله المؤكد . ويجب ان تكون معرفة المتكلم بالمواضعة مقصودة ، بمعنى انه حينما عرف المواضعة ونطق بها فإنه قد قصدها وأرادها بشكل جدي وليس على ( سبيل ما يؤديه الحافظ أو يحكيه الحاكي ، أو يتلقنه المتلقن أو تكلم به من غير مقصد ) ( 45 ) ، كأن يكون هازلاً - مثلاً - ، فالحافظ والحاكي والمتلقن والهازل ، هذه كلها ليس فيها قصد المواضعة فلا تكون دوالاً في الكلام .

وكذا لا بد من معرفة (حال المتكلم) من نواح أخرى ذكرها القاضي في معرض حديثه منها :

- السلامة النطقية والذهنية التي عبّر عنها بقوله : ( إذا عُلم من حاله انه يبين مقاصده ) (46) ، أي ان حاله تدل على انه قادر على التعبير والافصاح عن مقاصده عن طريق الكلام ، وليس فيه عيب نطقي أو عقلي يثنيه عن البيان والتبيين .

- انه (لا يريد القبيح ولا يفعله) (47) ، بمعنى ان مراده الحسن وفعله كذلك .  
( فإذا تكاملت هذه الشروط فلا بد من كونه دالاً ) (48) ، ويعني بهذه الشروط ما ذكرناه - آنفاً - من المعرفة بالمواضعة وان تكون هذه المواضعة مقصودة ، ثم العلم بالسلامة النطقية والذهنية للمتكلم وانه يريد القبيح و يفعله ، فهذه الشروط جميعاً اذا اجتمعت أصبح (حال المتكلم) عنصراً دلاليًا مهمًا يفهم من خلاله الكلام الصادر من المتكلم نفسه .  
ومما تجدر الإشارة إليه ان الدراسات اللغوية الحديثة عدت (حال المتكلم) من القرائن السياقية المهمة التي يُستعان بها في فهم النص ، فدراسة جعلته من ضمن (سياق الحال) (49) ، وأخرى من ضمن (المقام) ( 50 ) ، وثالثة جعلته من ضمن (المسرح اللغوي) ( 51 ) ، ورابعة جعلته من ضمن (السياق الاجتماعي) ( 52 ) .

### فصاحة الكلام

بحث القاضي عبد الجبار فصاحة الكلام بحثاً مستفيضاً بدأه بتعريف الفصاحة وذكر أركانها- أو كما يسميه الاعتبارات- ثم ذكر مسائل ليست من الفصاحة بل مما يمكن أن

نطلق عليه بمحسنات الكلام. وقد خصّ الفصاحة بفصل في كتابه المغني اسماه (في بيان الفصاحة التي فيها يفضل بعض الكلام على بعض) .

### - تعريف الفصاحة:

أما تعريفها ، فقد نقل تعريف شيخه (أبي هاشم الجبائي) الذي حدّاه بجزالة اللفظ وحسن المعنى فأقرّه القاضي وارتضاه : وهذا نصّ كلامه : ( قال شيخنا (أبو هاشم) : انما يكون الكلام فصيحاً بجزالة لفظه وحسن معناه، ولا بدّ من اعتبار الأمرين ، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيبك المعنى لم يعد فصيحاً ، فإذاً يجب ان يكون جامعاً لهذين الأمرين)(53) فهو ان يرى ان الفصاحة قائمة على اللفظ والمعنى كليهما ( ولا بد من اعتبار الأمرين) ، وربما في هذا الرأي ردّ وإنكار مبطن لمن يرى ان الفضل للفظ دون المعنى ، ولكن على الرغم مما اكده القاضي من اشتراك الاثنين (اللفظ والمعنى) في خلق الفصاحة الا إنه مال قليلاً لصالح اللفظ حينما اعتبره على المعنى قائلاً : ( فإن قال : قد قلتم في انه جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى فهلا اعتبرتموه ؟ قيل له : إن المعاني وإن كان لا بدّ منها فلا تظهر فيها المزيّة، وان كان تظهر في الكلام لأجلها ، ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون احدهما أفصح من الآخر ، والمعنى متفق ، وقد يكون احد المعنيين أحسن وارفح والمعبر عنه في الفصاحة أدون ، فهو مما لا بدّ من اعتباره ، وان كانت المزيّة تظهر بغيره)(54) . فعنده ان المعاني معتبرة ولكنها لا تظهر فيها المزيّة كما تظهر في الألفاظ و (لا يقع فيها تزايد)(55) كما يقع في الألفاظ ، ومن هنا فهي تأتي بمرتبة اقل قليلاً من الألفاظ من حيث الاعتبار الذي ذكر .

ثم يسترسل في حديثه بعد ذكر تعريف شيخه الجبائي مبيناً مسألة أخرى خالف فيها بعض أئمة البلاغة وهي إنكاره كون البلاغة متأتية من ( نظم مخصوص ) للكلام ، ( لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر والنظم مختلف)(56) .

فالفصاحة اذن ليست طريقة في نظم الكلام- كما يرى بعض البلاغيين- ، ومن هذا الأساس انطلق ليكون فكرته عن الأعجاز القرآني جامعاً بين الفصاحة والنظم ومنكراً- في الوقت نفسه- عدّ النظم وحده أساس الإعجاز ، يقول : ( لا يصح عندنا ان يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى)(57) . وقد جاء رأيه هذا رداً على رأي الباقلاني ( الذي ارجع أمر الإعجاز الى النظم الذي يمثل طريقة في

التعبير تخرجه- عمّا عهد من أجناس الكلام كالشعر والنثر المسجّع والمرسل أو غير ذلك من ضروب الكلام(58) .

إن فكرة القاضي عن الإعجاز القرآني تتمثل في مستويين يشتركان معاً في خلق الإعجاز ، أولهما: مستوى اللفظ المفرد الذي تكمن فيه الفصاحة من حيث جزأته وحسن معناه، وثانيهما : مستوى التركيب (النظم) أو السياق الذي يتشكل فيه اللفظ ، ( وكأنه يجعل الفصاحة في الألفاظ جزءاً لا يتجزأ من عملية أكبر هي النظم وتعني الطريقة التي يتم بها ضم الألفاظ بعضها الى البعض الآخر مكونة ملامح أسلوبية في التعبير)(59) .

### مقومات الفصاحة

بعد أن بيّن القاضي فكرته حول الإعجاز القرآني وأنه جمع بين الفصاحة والنظم ، راح يعمّم تلك الفكرة على الكلام برمّته موضحاً كيفية التفاضل في فصاحة الكلام ، ومحددأ في الوقت نفسه- ثلاثة مقومات أساسية لارابع لها يجب اعتبارها في الكلام ليكون فصيحاً ، وهي : (المواضعة ، والإعراب ، والموقع). يقول في هذا الصدد : ( اعلم ان الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة [ وهي النظم ] ، ولا بُد مع الضم من ان يكون لكل كلمة صفة ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع)(60).

**1- المواضعة :** ويعني بها اختيار الكلمات ، اذ لا بد للفصاحة من اختيار الكلمات المناسبة وانتقائها من بين سائر الكلمات.

**2- الإعراب :** وأما الاعراب فيعني مراعاة الموقع النحوي (الإعرابي) للكلمات (من فاعل أو مفعول به أو حال...الخ) ، والوعاء الاسنادي الذي تتشكل فيه الكلمات في الجملة.

**3- الموقع :** ثم الموقع الذي يعني به ما يطرأ على تلك الكلمات من تغيير مكاني بالتقديم والتأخير .

فاختيار الكلمة ومراعاة موقعها الإعرابي ووظيفتها النحوية ، ثم مراعاة مكانها في الكلام وملاءمتها للكلمات الأخرى ، كلّ ذلك يسهم في خلق الفصاحة في الكلام ، (ولا بدّ من هذا الاعتبار في كلّ كلمة ، ثم لا بدّ من اعتبار مثله في الكلمات ، اذا انضمّ بعضها الى بعض... فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه انما تظهر مزيّة الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها)(61)

- ومن المسائل الأخرى التي بحثها القاضي عبد الجبار في موضوع الفصاحة استبعاده بعض الصفات التي تتعلق بالكلمة أو الكلام برمته ، فعدت من الفصاحة وهي ليست منها وهي (62) :

**أ/ بنية الكلمة :** فليس المعتبر عنده بنية الكلمة وما تحمله من صفات تعطيه مزية الفصاحة .

**ب/ حسن النغم وذنوبه القول :** ان حسن النغم الموسيقي المتأني من البناء الصوتي للمفردات وانسيابها في الكلام وخفتها في اللسان والتلفظ ، كل هذه الصفات (مما يزيد الكلام حسناً على السمع ، لا انه يوجد فضلاً في الفصاحة) (63) بدلالة انك تتبين الفصاحة في الكلام المسموع والمكتوب على حدّ سواء ولو كان الفضل لحسن النغم وذنوبه الألفاظ لما بانّت الفصاحة إلا حين الالقاء والاستماع (64) .

**ج/ الحقيقة والمجاز :** وليس المعتبر في الفصاحة -ايضاً- الحقيقة والمجاز ، وان الحقيقة أوضح من المجاز ، (بل ربما كان المجاز أدخل في الفصاحة لأنه كالاستدلال في اللغة ، والغالب انه يزيد على المواضع ، ولأنه مواضع تختصّ فلا تفارق المواضع العامة ، فلا يمتنع ان يكون كالحقيقة أو أزيد) (65) .

**د/ قصر الكلام وطوله :** وأما قصر الكلام وطوله فلا يدلّ على الفصاحة أو يعبر عنها ، (لأن كل ضرب من ذلك ربما يكون أدخل في الفصاحة في بعض المواضع من صاحبه) (66) ، وان مراعاة الكلام لمقتضى الحال هي التي تحدّد ذلك .

### **بيانه دلالة اللفظ على العموم والخصوص**

في بحثه دلالة العموم في الألفاظ يرى القاضي عبد الجبار ان اللفظ لا يدلّ على العموم بصيغته التي وضعت له ، وإنما يكتسب تلك الدلالة بـ (القصد). وهو بهذا خالف أئمة اللغة الذين وضعوا اللفظ بصيغته التي تعارفوا عليها ليدلّ على العموم ، فاصطلحوا عليه وعلى امثاله بـ (الفاظ العموم) لأنها تدلّ على العموم في أصل وضعها .

ومصطلح القصد عند القاضي يعني : ( قصد الطريقة التي وضعوا اللفظة لها) ( 67 ) ، بمعنى ان المتكلم اذا أراد أن يستعمل لفظ العموم فيجب عليه أولاً ان يعرف لأي معنى وضع هذا اللفظ ، ثم يعرف الأداء الكلامي وطريقة النظم التي يتبعها أهل هذه اللغة للتعبير عن ذلك المعنى الذي وضع له اللفظ.

فإفادة العموم لا بدّ من معرفة الوضع والقصد معاً ، وقد بيّن القاضي ذلك الأمر في سؤال اقترضه وأجاب عنه وهو : (فإن قال : ان كان بالقصد يصير عموماً ، فما معنى قولكم

انه قد وضع في اللغة للعموم؟ قيل له : المراد بذلك انه وُضع ليعبر به عن ذلك ويُفاد به ذلك ، ثم المفيد والمعبر لابد من أن يقصد ما وُضع له وإلا لم يكن مفيداً له ، فلا بد من الأمرين ، لأن المواضع لو عُدت لم يؤثر هذا القصد بأنفراده ، ولو وُجدت وعُد القصد لم يكن هذا القول عموماً من قائله ، واذا حصل [باجتماعهما معا] وقعت القائدة باللفظة على ما ذكرناه(68) .

ثم يسترسل في افتراض الأسئلة والإجابة عنها ، منها سؤال مفاده انه اذا كانت إفادة العموم لابد لها من مواضع وقصد ، وكذا إفادة الخصوص لأبد لها من الأمرين معاً فهو يعني ان لا فرق بين الحقيقة والمجاز ، لأن العموم استعمال اللفظ حقيقة والخصوص استعماله مجازاً؟ فيجيب القاضي بأن الفرق بين بينهما ، ذلك أن المجاز يحتاج- فضلاً عما دُكر- إلى القرينة التي تعين معناه وتصرف اللفظ عن معناه الحقيقي(69) .

### دلالة فعل الأمر وفعل النهي

يرى علماء اللغة والنحو ان فعل الأمر (أفعل) يدل على الأمر والوجوب بصيغته ، وان فعل النهي(لا تفعل) يدل على النهي والحرمة بصيغته ايضاً ، حتى ان السكاكي- نقلاً عن القزويني- يرى اجماع أهل اللغة على إضافة صيغة فعل الأمر الى الأمر فيقولون صيغة الأمر (70) :

أما القاضي عبد الجبار فإنه كعادته يحاول تفكيك المشكل وتفسيره تفسيراً عقلياً متسلسلاً به منطقياً فيبدؤه بمقدمة كلية تفضي الى النتيجة على وفق المنهج العقلي الذي انمازت به مدرسة الاعتزال التي ينتمي اليها بل اضحى عميداً من عمدائها . والنتيجة التي توصل اليها في دلالة الفعلين (الأمر والنهي) هي :-

- ان الفعلين لا يدلان على ما يدلان عليه بصيغتهما المتعارف عليهما في اللغة ، وإنما يدلان من أمر خارج عن صيغة كل فعل . ففعل الأمر (إنما يكون أمراً بإرادة المأمور به) (71) ، وفعل النهي (لا يكون نهياً إلا براهة المنهي عنه) (72) ، وهذا يعني ان دلالة الفعلين مستنبطة من المأمور به والمنهي عنه لا من صيغة الفعلين أنفسهما. وقد توصل الى هذه النتيجة بعد ان فرض مقدّمة مفادها : ان الأمر من الحكيم ، والحكيم (من حقّه ان لا يريد إلا الحسن فلا بدّ من كون ما أمر به من ان يكون ندباً وموجباً) (73) ومن هنا كان فعل الأمر دالاً على الأمر الواجب لأن المأمور به مراداً من الأمر . فالفعل قد اكتسب تلك الدلالة من

مراد الأمر الذي عبّر عن ارادته بصيغة (أفعل) خطاباً للمأمور ، ولم يكتسبها من صيغته الفعلية .

أما فعل النهي (لا تفعل) فإنه يدل على النهي بـ (كراهة المنهي عنه) بمعنى ان النهي يكون دلالة على قبح المنهي عنه ، وقد استنتج القاضي هذه الدلالة من خلال المقدمة الكلية وهي : ان الناهي لو كان الله عزّوجل فإنه سبحانه يأمر بالحسن وينهى عن القبيح ، يومن ثم فإن النهي الوارد منه تعالى يدلّ على قبح المنهيّ عنه ، ولما كان المنهي عنه قبيحاً فهو مكروه ، ومن هنا وجب على المكلف ان لا يفعله(74) .

وقد ارتكز القاضي في بيانه دلالة فعلي الأمر والنهي وما انتهى اليه من رأي على احد منطلقات مذهب الاعتزال وهو مبدأ (الحسن والقبح) , إذ يرى المعتزلة ان الحسن والقبح أمران خاضعان للعقل ، بمعنى ان العقل هو الذي يدلّ ان هذا قبيح وهذا حسن ، انطلاقاً من العقل نفسه لأن الأفعال تحمل صفة القبح أو الحسن في ذاتها والعقل يكشف ذلك(75) ، وليس الحسن ما حسنه الشارع والقبيح ما قبح الشارع- كما يقول الاشاعرة- فالعقل إذن هو الحاكم الذي من خلاله تُستنبط دلالة الفعلين (الأمر والنهي)- كما تبين آنفاً-

وبسبب ارتباط هذين الفعلين بالإحكام والتشريعات الإلهية من حلال وحرام جاءت مقدمات القاضي التي استنتج منها تلك الدلالات مرتبطة بالذات الإلهية والحكمة الربانية مصدر التشريع لذا بحث دلالة (الأمر والنهي) في جزء خاص من كتابه المغني اسماء بـ(الشرعيات).

### بحثه تعريب الكلمة

اللغة كالكائن تؤثر وتتأثر بما حولها ويحصل ذلك التأثير في الأعم الأغلب بين اللغات المتجاورة ، فيدخل اللغة بعض المفردات من اللغة المجاورة ، وتُصدّر هي الأخرى الى جارتها بعضاً من مفرداتها ، كلّ بحسب قوّته ونفوذه .

وقد يصل التأثير حدّاً يسلب اللغة المتأثرة معظم صفاتها حتى تضمحل وتنقرض لتحلّ محلّها اللغة المؤثرة ، كما حصل للغة الفارسية القديمة (الفهلوية) التي انقرضت بعد الإسلام بأثر من اللغة العربية ونشأت على اعقابها لغة فارسية جديدة تحاكي اللغة العربية في حروفها وصفاتها النطقية بل وحتى في قواعدها النحوية.



فالتأثر والتأثير اذن موجود بين اللغات- وخصوصاً بين المتجاورة منها- لذا نشأ (التعريب) في اللغة العربية الذي يعني البحث عن الكلمات غير العربية التي دخلت اللغة- بأثر من المجاورة أو التحركات والرحلات التجارية بين الشعوب ، و الغزو والحروب- وتتبع أصلها ومعرفة معناها . وقد ألفت الكتب التي عُنيت بهذا الموضوع فجمعت معظم هذه المفردات ومن أشهرها كتاب (المعرب) للجواليقي.

ولعلّ أهم مشكل في هذا الموضوع هو الخلاف الذي حصل بين العلماء في أمر هذا (اللفظ المعرب) فهل يمكننا ان نعدّه لفظاً عربياً بعد ان دخل اللغة منذ زمن بعيد وانصهر في بوتقتها وجرى على السنة أهلها الاوائل وألفه العرب وتعارفوا عليه ؟ حتى ان بعضه قد ورد في القرآن الكريم والقرآن يُصرّح بأنه نزل ( بلسان عربي مبين) (الشعراء/ 195 ) ، أو لا يمكننا ذلك لأن الأصل غير عربي؟ ، هذا الخلاف تعرّض إليه القاضي عبد الجبار وحاول ان يحلّ المشكل فيه فكان مع الرأي القائل بعربية كلّ مفردة وردت في القرآن الكريم حتى ما كان أصله غير عربي كـ (سجيل ، واستبرق) الفارسية الأصل ، وحجّته في ذلك : انه لو كان في القرآن كلام غير عربي لاحتجّ به المعارضون والمنكرون للقرآن ولنبوّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بدعوى أنهم لا يفهمونه ، وانه جاء على غير لغتهم ولسانهم ، لذا لم يُنعت القرآن بأنه أعجمي على الرغم من انه نزل والعرب في قمة الفصاحة والبيان فتحداهم وأعجزهم فطعنوا في صحّة نزوله من الله تعالى ولم يشككوا في عدم مطابقته لكلامهم أو ينعتوه بالعجمة وهذا دليل على عربيته .

وبعد إثباته ذلك الأمر اتجه بالبحث في أصل المشكل وهو (المعرب) في اللغة عموماً من حيث جوازه وأسباب حدوثه وكيفية ذلك أما الجواز فـ (إن الكلمة قد يجوز ان تتفق في اللغتين ، فليس كونها فارسية بمانع من كونها عربية) (76) ، وهذا الاتفاق يحصل- كما أسلفنا- بالتأثر والتأثير بين اللغتين. فإذا جاز اتفاق كلمة بين لغتين ، فكيف يحصل ذلك في العربية؟ يجيب القاضي : بأن (تعرب [أي الكلمة الدخيلة] وتُعبّر فتصير عربية ، لأن اليسير من التغيير يخرجها عن بابها) (77) بمعنى ان تلك الكلمة الأعجمية اذا اجريت عليها تغييراً طفيفاً اخرجتها من اصلها الذي كانت عليه وجاز لك أن تدخلها منظومتك اللغوية بعد ان يتعارفها مجتمعك اللغوي وهذا التغيير يحصل في بنية الكلمة أو دلالتها كلفظة (ابراهيم) في العبرية التي عربت إلى (إبراهيم) , وهكذا .

- وقد يحدث تعريب الكلمة (لتعارف يحصل في اللغة العربية)(78) فيعتاد الناس ذلك اللفظ ويألفونه وينتشر على السنتهم ويتعارفونه بالشكل الذي يُتناسى فيه أصله حتى ينمحي من الذاكرة ومن الاستعمال .

- وقد يحدث بكيفية ثالثة يشير اليها القاضي بقوله : (أو ابتداء وضع) (79) ، بمعنى انه قد تشتت لغتان في لفظ معيّن ولكن وضعه في كل لغة مختلف وبدلالة مغايرة بحسب الوضع الذي ابتدأته تلك اللغة .

ف(التعريب) إذن يحصل من ثلاثة أمور \_بينها القاضي عبد الجبار-:

الاول :التغيير في بنية الكلمة

الثاني : تعارف المجتمع اللغوي على المفردة

الثالث : إكساب اللفظ دلالة جديدة عن طريق وضع جديد

### خلاصة النتائج

بعد هذا العرض المتواضع خلص البحث إلى جملة من النتائج نذكرها إجمالاً :  
- لقد حاول القاضي عبد الجبار من مجمل هذه الأبحاث أن يكونَ نظرية لغوية شاملة بصيغة اعترالية , وليضفي على مذهبه صفة التكامل المنهجي تجاه عالم الوجود ، فصبّ جهده على بحث أهم المسائل اللغوية التي كانت ومازالت محل عناية اللغويين والباحثين ، لأنها تمثل عوامل (تأصيل وبناء) للظاهرة اللغوية برمتها ، فلامندوحة لأي فكر أو مذهب يتبنى أطروحة ذات طابع شمولي من خوض غمار البحث في هكذا مسائل والتنظير فيها . وقد كان لفكر القاضي الوقاد الأثر الكبير في استكناه مكانم بعضها والوقوف على عللها وإبداء تصوراتهِ حيالها ، ولعل من ابرز هذه المسائل :

- مسألة نشأة اللغة : إذ فسّر نشأة اللغة بأنها جاءت من التواضع والاصطلاح والتعارف

بين بني البشر ، تابع في هذا رأي أستاذه ( أبي هاشم الجبائي) ، جاعلاً (النظام الاشاري)

جزءاً من عملية النشأة اللغوية وعنصراً من عناصر الربط العلائقي بين اللفظ والمعنى

وهو ما أشار إليه ابن جني من قبل -

- حقيقة الكلام : فصلّ القول في بيان ماهية الكلام فبدأ بتعريفه تعريفاً دقيقاً وجامعاً مانعاً

وهو انه حروف - أقلها اثنان - متعلقة ومحكومة بنظام خاص ، فبنى الكلام على أسس

- ثلاثة هي : ( الحروف , والنظام المخصوص , والمعقولية ) , وهو بهذا يخالف رأي ابن جني الذي عرّف الكلام بأنه أصوات .
- وأكد في بحثه الكلام أن للحاجة دوراً فاعلاً في خلق الكلام لدى الإنسان ، ولم يكن في تأكيده هذا بمنأى عن السابقين سواء أهل اللغة ام أهل الاعتزال حينما أكدوا ذلك الدور المهم للحاجة .
- أما مبدأ الفائدة الذي أقرّه أئمة اللغة شرطاً من شروط الكلام فإن القاضي لايراه شرطاً أساسياً لقيام الكلام ، بل قد يكون كلام ولا تكون فائدة كالكلام المهمل . وقد أورد إشكالات عديدة حول ذلك الأمر .
- وبعد أن أتمّ (الكلام) توجّه نحو (المتكلم) ليتخذ من (حال المتكلم ) عنصراً دلالياً وقرينة سياقية تعين المتلقي على الاهتمام إلى مدلول الكلام ومقاصد المتكلم عن طريق العلم بمعرفته بالمواضع ومقاصد الكلام وسلامته ذهنياً ونطقياً وإنكاره القبيح إرادة وفعلاً .
- **مسألة فصاحة الكلام:** لقد أفرز البحث في هذه المسألة عدّة أمور منها :
- / تعريفه الفصاحة وبيان المزية بين ركنيها الأساسيين (اللفظ والمعنى) .
- / تحديده عناصر الفصاحة ومقوماتها وهي ثلاثة : ( المواضع ، والإعراب ، والموقع ) وبها تظهر مزية الفصاحة .
- / التأسيس لنظريته في الإعجاز القرآني التي جمع فيها بين (الفصاحة والنظم) ، جاعلاً منهما الركنين الأساسيين اللذين بني عليهما الإعجاز القرآني ، ومنكراً – في الوقت نفسه – رأي من جعل الإعجاز قائماً على (النظم) وحده .
- وفي بحثه دلالة العموم خالف رأي أهل اللغة الذين وضعوا اللفظ بصيغته للدلالة على العموم ، ورأى أن إفادة العموم إنما تأتي من المعرفة (بالوضع والقصد) ، وليس من صيغة اللفظ ، أي إنها تتبع (حال المتكلم) ومعرفته . وكذا الحال في فعلي (الأمر والنهي) فالأمر ( يكون أمراً بإرادة المأمور به ) ، والنهي يكون نهياً ( بكراهة المنهي عنه) ، وليس كما يقول أهل اللغة أنهما يدلان على ما يدلان عليه بصيغتيهما الصرّفتين (افعل ولا تفعل )
- **مسألة التعريب :** أما بحثه ( التعريب ) في اللغة فيضع لها أسساً ثلاثة يمكن أن نعدّها محددات أو مبررات يتم عبرها إدخال الكلمة إلى منظومة اللغة العربية وهي :
- 1/ التغيير في بنية الكلمة .
- 2/ التعارف من أهل اللغة على استعمال الكلمة .

3/ وضع الكلمة بوضع جديد عن طريق خلق علاقة جديدة بين اللفظ المعرب والمعنى المراد وضع اللفظ له .

- والملاحظة الأخيرة التي اتضحت من خلال البحث هي أننا وجدنا القاضي قد نحا منحى عقلياً في معالجة بعض المسائل كبحثه مسألة (الحاجة) ودورها في نشأة الكلام، إذ جعل الحاجة مطلباً عقلياً ، وكذا في بحثه دلالة فعلي (الأمر والنهي) وكيف استنتج دلالتيهما باعتماد مبدأ (الحسن والقبح) العقلي .

وعلى العموم فقد عبّرت تلك الأبحاث عن نفس علمي ويراع إبداعي وفكر تنظيري عكس براعة صاحبه وأمعنيته ودقة ملاحظته وأحاطته بدقائق اللغة مكنته من سبر أغوارها وكشف أسرارها . وما هذا البحث إلا غيض من فيض علم ذلك العالم الفذ .

### هوامش البحث

- (1) في علم الكلام ، احمد محمود صبحي : 103- 104 .  
 (\*) هو أبو الحسن عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار بن احمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني الأسد أبادي. من همذان في بلاد الري، تنقل بين همذان وبغداد والبصرة ، استقر في البصرة فدرس الكلام الأشعري والفقه الشافعي ، ثم ترك الأشعرية واعتنق مذهب الاعتزال ، لقب بالقاضي بعدما ولاه الوزير صاحب بن عباد البوبهي منصب قاضي القضاة توفي سنة 415هـ بعدما أربى على التسعين عاماً . مخلفاً وراءه المؤلفات والتصانيف الكثيرة أهمها : تنزيه القرآن عن المطاعن ، تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد ، كتاب المحيط بالتكليف ، التفسير الكبير ، طبقات المعتزلة ، شرح الأصول الخمسة ، المغني في أبواب التوحيد والعدل، وغيرها...  
 ينظر : تاريخ الكامل ، ابن الأثير : 138/9 ، طبقات المعتزلة ، ابن المرتضى : 112 ، ارشاد الأريب  
 إلى معرفة الأديب ، ياقوت الرومي : 71/1 ، 2،283 ، 335 ، قاضي القضاء عبد الجبار الهمداني ،  
 عبد الكريم عثمان : 57-72 .  
 (2) المغني : 16 / 202 .  
 (3) الخصائص : 1 / 45 .  
 (4) المغني : 16 / 202 .  
 (5) ينظر : المغني : 5 / 170- 171 .  
 (6) ينظر : الخصائص : 1 / 40- 41 .  
 (7) التفكير اللساني في الحضارة العربية ، عبد السلام المسدي : 113 .  
 (8) المغني : 7 / 164 .  
 (9) التفكير اللساني : 109 .  
 (10) المغني : 7 / 183 .  
 (11) ، (12) المصدر نفسه : 5 / 164 .

- (13) ينظر : الصاحبى فى فقه اللغة ، أحمد بن فارس : 31 وما بعدها
- (14) الخصائص : 45 / 1
- (15) المغنى : 160 / 5 .
- (16) المغنى : 6 / 7 .
- (17) المصدر نفسه : 7 / 7 .
- (18) ينظر : المصدر نفسه : 7 / 7 .
- (19) المصدر نفسه : 7 / 7 .
- (20) (21) المغنى : 7 / 7 ، 8 .
- (22) ينظر : دلائل الأعجاز : 35 .
- (23) ينظر : المغنى : 9 / 7 .
- (24) المصدر نفسه : 10 / 7 .
- (25) الخصائص : 34 / 1 .
- (26) سرّ صناعة الإعراب : 6 / 1 .
- (27) الأحكام فى أصول الأحكام : 29 / 1 .
- (28) المغنى : 7 / 6 .
- (29) ينظر : المصدر نفسه : 7 / 7 .
- (30) الحيوان : 48 / 1 .
- (31) الخصائص : 45 / 1 .
- (32) ينظر : المغنى : 202 / 16 .
- (33) ينظر : المصدر نفسه : 202 / 16 .
- (34) الخصائص : 18 / 1 .
- (35) ينظر : شرح ابن عقيل : 9 / 1 .
- (36) مغنى اللبيب : 375 / 2 .
- (37) من إسرار اللغة ، إبراهيم انيس : 260 ، وينظر : فى النحو العربى نقد وتوجيه ، مهدي
- المخزومى : 33 .
- (38) ينظر : المستصفى : 184 .
- (39) ينظر : البحث النحوى عند الأصوليين ، مصطفى جمال الدين : 243- 244 .
- (40) المغنى : 10 / 7 .
- (41) المغنى : 11 / 7 .
- (42) المصدر نفسه : 12 / 7 .
- (43) المصدر نفسه : 7 / 7 .
- (44) المغنى : 48 / 7 .
- (45) المصدر نفسه : 347 / 16 .
- (46) (47) ، (48) المغنى : 347 / 16 .
- (49) ينظر : اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز .
- (50) ينظر : اللغة معناها ومبناها ، تمام حسان : 345 وما بعدها .
- (51) ينظر : دراسات فى علم اللغة ، كمال بشر : 165 .
- (52) ينظر : دراسات فى علم اللغة النفسى ، داوود عبده : 12- 13 .
- (53) المغنى : 197 / 16 .

- (54) ، (55) المصدر نفسه : 16 / 199 .  
 (56) المصدر نفسه : 16 / 197 .  
 (57) المغني : 16 / 198 .  
 (58) مستويات النظم في التركيب القرآني ، عبد الواحد زيارة: 26 . (أطروحة دكتوراه-  
 جامعة البصرة- 1998 ) .  
 (59) المصدر نفسه : 26 .  
 (60) المغني : 16 / 199 .  
 (61) المغني : 16 / 199 .  
 (62) ينظر: المصدر نفسه : 16 / 200 .  
 (63) المصدر نفسه : 16 / 200 .  
 (64) ينظر : المصدر نفسه : 16 / 200  
 (65) المصدر نفسه : 16 / 200  
 (66) المصدر نفسه : 16 / 201  
 (67) المغني : 17 / 14 .  
 (68) المصدر نفسه : 17 / 15- 16  
 (69) ينظر : المصدر نفسه : 17 / 16  
 (70) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني : 1 / 141 .  
 (71) المغني : 17 / 107 .  
 (72) المصدر نفسه : 17 / 132 .  
 (73) المصدر نفسه : 17 / 106 .  
 (74) ينظر : المصدر نفسه : 17 / 132- 133 .  
 (75) ينظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : 203 ، في علم الكلام ، أحمد محمد  
 صبحي : 153 وما بعدها .  
 (76) (77) (78) (79) المغني : 16 / 405 .

### فهرست المصادر والمراجع

- الاحكام في أصول الاحكام , ابن حزم الاندلسي / تحقيق: احمد شاكر - مطبعة  
 العاصمة . د . ت  
 - ارشاد الاريب الى معرفة الاديب , ياقوت الرومي / تحقيق : د . س. مارغليوت - ط 2  
 1924م  
 - الايضاح في علوم البلاغة , جلال الدين القزويني / راجعه وصححه وخرج آياته : بهيج  
 غزاوي - دار احياء العلوم - بيروت - 1479هـ  
 - البحث النحوي عند الاصوليين , مصطفى جمال الدين / دار الرشيد للنشر- منشورات  
 وزارة الثقافة والاعلام - بغداد - 1980م  
 - التفكير اللساني في الحضارة العربية, عبدالسلام المسدي- الدار العربية للكتاب- ط2- 1986م  
 - الحيوان , عمرو بن بحر الجاحظ / تحقيق : عبد السلام محمد هارون - مطبعة مصطفى  
 البياي الحلبي - 1356هـ - 1938م

- الخصائص , ابو الفتح عثمان بن جني/ تحقيق : محمد علي النجار – دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد – ط4 – 1990م
- دراسات في علم اللغة , كمال محمد بشر – دار المعارف – مصر – القاهرة – 1969م
- دراسات في علم اللغة النفسي , داوود عبده – مطبوعات جامعة الكويت – 1984م
- دلائل الاعجاز , عبد القاهر الجرجاني / قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر- مكتبة الخانجي – القاهرة – 1375هـ
- سرّ صناعة الاعراب , ابو الفتح عثمان بن جني / دراسة وتحقيق : حسن هنداوي - دار القلم – دمشق – 1985م
- شرح ابن عقيل , بهاء الدين عبدالله بن عقيل / تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد – مكتبة الهداية – العراق – اربيل – د . ت
- شرح الاصول الخمسة , القاضي عبدالجبار (ابو الحسن بن احمد) / تحقيق : عبدالكريم عثمان – مطبعة الاستقلال – القاهرة – 1965م
- الصحابي في فقه اللغة , ابو الحسن احمد بن فارس / حققه وقدم له: مصطفى الشويمي – مؤسسة بدران للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – 1964م
- طبقات المعتزلة , احمد بن يحيى بن المرتضى / عنيت بتصحيحه: مؤسسة ديفلد فلز- المطبعة الكاثوليكية – بيروت – لبنان – 1961م
- في علم الكلام , احمد محمود صبحي – دار النهضة العربية – ط5 – بيروت – 1985م
- في النحو العربي نقد وتوجيه , مهدي المخزومي / المكتبة العصرية – بيروت – 1964م
- قاضي القضاة عبد الجبار الهمداني , عبدالكريم عثمان /
- الكامل في التاريخ , ابن الاثير (عز الدين ابو الحسن علي) – القاهرة – 1303هـ
- اللغة العربية معناها ومبناها , تمام حسان / مطابع الهيئة المصرية العامة – 1973م
- اللغة والمعنى والسياق , جون لاينز / ترجمة : عباس صادق الوهاب – مراجعة : يوءيل عزيز – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – 1987م
- المستصفي في علم الاصول , ابو حامد الغزالي / مطبعة دار الكتب العلمية – بيروت – 1417هـ
- مغني اللبيب , ابن هشام الانصاري / تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد – مطبعة المدني – القاهرة – 1405هـ
- المغني في ابواب التوحيد والعدل , القاضي عبدالجبار (ابو الحسن بن احمد) – الجزء الخامس / تحقيق: محمود محمد قاسم , مراجعة : ابراهيم مذكور , اشرف: طه حسين
- الجزء السابع / قوّ منصّه: ابراهيم الأبياري
- الجزء السادس عشر / قوّ منصّه: أمين الخولي
- الجزء السابع عشر / اشرف على احيائه : طه حسين
- من أسرار اللغة , إبراهيم أنيس / مكتبة الانجلو المصرية - ط3 – 1966م

الرسائل الجامعية

- مستويات النظم في التركيب القرآني ، عبد الواحد زيارة – أطروحة دكتوراه – جامعة  
البصرة – 1998م